

النشرة الاقتصادية الفلسطينية

نتائج اقتصادية عسيرة في العام 2020 وتنبؤات واعدة للعام 2021

وفقا للتقديرات الأولية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية، تراجع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (أسعار 2015) بنسبة 11.6% خلال العام 2020، وانخفض الاستهلاك الكلي بنسبة 6%، وتراجع الاستثمار الكلي بشكل لافت بنسبة 36%¹. كما انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي انخفاضاً حاداً، بنسبة 13.7% مما أوقع المزيد من الأسر في براثن الفقر. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى ارتفاع معدل الفقر من 24% في 2018 إلى 27.5% في العام 2020، إذ وصل عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر لحوالي 1.4 مليون شخص، قرابة 120,000 منهم من الفقراء الجدد.²

ويعزى الانكماش الاقتصادي في العام 2020 إلى تراجع بنسبة 20% في الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني 2020، عقب تراجع بنسبة 4% في الربع الأول 2020. تأثرت كافة الأنشطة الاقتصادية بهذا الانكماش، حيث تراجعت القيمة المضافة لأنشطة البناء بنسبة 35% خلال العام، والصناعة بنسبة 12%، والزراعة بنسبة 11% والخدمات بنسبة 10%. وعليه، اضطرت 14% من المؤسسات الفلسطينية إلى تسريح موظفيها حسب تقديرات جهاز الإحصاء، حيث فقد أكثر من 66 ألف شخص وظائفهم في العام 2020. كما أدى تباطؤ النشاط الاقتصادي وما نتج عنه من تراجع في الدخل والاستهلاك إلى انكماش في الأسعار بحوالي 1%، وارتفاع الدين العام بنسبة 24% ليصل قرابة 3.5 مليار دولار في العام 2020.

على الرغم من تأثير الجائحة الكبير على العمالة، إلا أن ارتفاع معدل البطالة كان طفيفاً، من 26.3% في 2019 إلى 27.8% في 2020. وتعزى الزيادة البسيطة في معدل البطالة إلى الانخفاض الحاد في معدل المشاركة في القوى العاملة، والذي قارب 35.4% فقط في الربع الثالث 2020 مقارنة بـ 41.2% في الربع الثالث 2019. وتشير الإحصاءات الربعية إلى أن 78,000 شخصاً فقدوا وظائفهم في الربع الثاني. وقد استعاد 12,000 شخصاً منهم وظائفهم في الربع الثالث 2020.³ فيما يتعلق بالعمال الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات، فقد انخفض عددهم بحوالي 34,000 عاملاً ما بين الربع الأول والثاني 2020، إلا أنه ارتفع بحوالي 33,000 عاملاً خلال الربع الثالث 2020، مما يعني زيادة صافية بمقدار 1,000 وظيفة إضافية.

خلال النصف الثاني من العام 2020، بدأ الاقتصاد الفلسطيني بالتعافي تدريجياً من آثار الجائحة: حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 10.8% خلال الربع الثالث 2020 مقارنة بالربع الثاني بعد تخفيف التدابير الوقائية المفروضة لمكافحة كوفيد-19. وشملت العوامل التي ساهمت في هذا الانتعاش ارتفاع تعويضات العمال الفلسطينيين في إسرائيل مقداره 58.5% وازدياد التحويلات الجارية للقطاعات غير الحكومية بنسبة 22.8%. وقد أدت هذه التطورات إلى نمو بنسبة 8.2% في استهلاك الأسر و18.5% في الاستثمار ما بين الربيعين، مما عوض جزئياً عن المسار السلبي في النصف الأول من العام.

وكان الأداء الاقتصادي للعام 2020 كما يتضح من البيانات الربعية الأولية (لا تزال قيد المراجعة والتتبع قبل نشرها كبيانات سنوية نهائية) أفضل من توقعات كل من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومعهد «ماس» بداية الجائحة (والتي تم وضعها قبل توفر بيانات حقيقية)، إلا أنها أسوأ من توقعات سلطة النقد والبنك الدولي (انظر الجدول (1)). ويمكن تفسير تباين توقعات هذه المؤسسات بأنه ناجم عن الفروقات في الافتراضات الأساسية في حينه. تشير آخر البيانات الربعية لجهاز الإحصاء إلى انكماش الاقتصاد بنسبة 11.6% في العام 2020، مقارنة بنسبة 13.5% حسب توقعات جهاز الإحصاء في وقت سابق من العام.⁴ فيما توقع معهد «ماس» بتراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 20%، وتوقع البنك الدولي وسلطة النقد الفلسطينية تراجعاً بنسبة 7.9% و5.2% على التوالي.

النشرة 172

كانون الثاني 2021

التقارير الرئيسية

نشر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في كانون أول 2020 توقعات تؤكد أن آفاق النمو في 2021 ستأخذ مسارا تصاعديا

في 14 كانون أول، أطلق المؤتمر الدولي السنوي الثاني لريادة الأعمال (ICEP) في فلسطين تحت شعار «تمكين الجيل الرقمي»

في محاولة لتعزيز السيولة خلال جائحة كوفيد-19 أعلن البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في 21 كانون أول 2020 عن تقديم 15 مليون دولار لدعم المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والمشاريع التي تقودها نساء وسيدات أعمال كحزمة تمويل لبنك فلسطين

ارتفع مؤشر القدس بنسبة 1.83% في كانون أول 2020، حيث أغلق عند مستوى 471.26 نقطة في آخر يوم تداول في 2020

¹ <https://bit.ly/2KIWXH>

² <https://bit.ly/3n05UmL>

³ <https://bit.ly/3sv5Rjl> . <https://bit.ly/3sv5wNs>

⁴ www.pcbs.gov.ps/post.aspx lang=en&ItemID=3724

جدول (1): النتائج الفعلية مقارنة بالتنبؤات للعام 2020⁵

السيناريو	فعلي ⁶	فعلي ⁷ (بيانات أولية)	سيناريو الأساس - ما قبل كوفيد-19 ⁸ (تنبؤات)	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ⁹ (تنبؤات)	سلطة النقد الفلسطينية ¹⁰
المؤشر/السنة	2019	2020	2020	2020	2020
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (ن.م.ج. (مليون دولار))	15,829	13,999	16,137	13,638	14,949
معدل نمو ن.م.ج. (%)	1.4	-11.6	2.4	-13.5	-5.2
نصيب الفرد من ن.م.ج. (دولار)	3,378.4	2,915.5	-	-	-
معدل البطالة (%)	26.3	27.8	24.4	-	-
الاستهلاك (% التغير)	2.1	-6.3	2.5	-5.2	-6.1
الاستثمار (% التغير)	-2.0	-35.9	5.6	-43.4	-11.3
عجز الميزان التجاري (% التغير)	1.2	-13.3	5.1	-10.4	-
صادرات (% التغير)	2	-6.8	3.9	-2	-25%
واردات (% التغير)	1.4	-11.3	4.7	-7.8	19%

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.

تنبؤات العام 2021

التنبؤ الاقتصادي في السياق الفلسطيني له تحدياته الخاصة بسبب حالة التقلب الدائمة في الأنشطة الاقتصادية والاختلالات الهيكلية التي تجعل الاقتصاد الفلسطيني عرضة للصدمات الخارجية. وأضافت الآثار الاجتماعية والاقتصادية الفريدة من نوعها الناجمة عن انتشار الجائحة الصحية تعقيدات إضافية في عملية التنبؤ والتقدير، خاصة وأن المسار الذي سيتخذه الوباء في العام 2021 لا يزال غير واضح، وبالأخص ما إذا كانت البلاد ستخضع للإغلاق الشامل خلال النصف الأول من العام الجديد. في كانون ثاني 2021، فرضت إسرائيل إغلاقاً شاملاً للمرة الثالثة على التوالي، وبدأت حملات تطعيم واسعة، ولكن لا يوجد بوادر لحملات تطعيم مبكرة أو شاملة في فلسطين حتى الآن.¹¹ مع بدء العام الجديد، كانت الحكومة الفلسطينية قد أقرت مجموعة من القيود على حركة التنقل والتجمعات، بما يضمن استمرار العمل في معظم القطاعات الاقتصادية.

وسط حالة عدم اليقين السائدة، نشر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في كانون أول 2020 توقعات تؤكد أن آفاق النمو في 2021 ستأخذ مساراً تصاعدياً. يعتمد تمرين وضع التنبؤات السنوية على عدة سيناريوهات، نوضحها أدناه، وتشير التطورات السياسية حتى مطلع العام إلى أن افتراضات السيناريو المتفائل مرجحة أكثر من سيناريو الوضع القائم في 2020 أو السيناريو المتشائم.¹²

• **سيناريو خط الأساس:** يفترض استمرار انتشار جائحة كوفيد-19 والتصدي لها بإغلاق جزئي أو شامل على فترات زمنية محدودة وبدء حملة التطعيم باللقاح خلال الربع الأول 2021. كذلك يفترض السيناريو عودة الوضع السياسي الداخلي والعلاقات الخارجية الدبلوماسية لما كانت عليه ما قبل العام 2020.

• **السيناريو المتفائل:** يستند هذا السيناريو إلى افتراض تحسن الوضع السياسي والاقتصادي بعد إحراز تقدم في ملف المصالحة السياسية الداخلية، وبدء التحضير للانتخابات التشريعية والرئاسية في فلسطين. وكذلك عودة العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية لمجراها الطبيعي: ارتفاع دعم المانحين والإيرادات العامة؛ واستمرار فرض الإجراءات الجزئية والشاملة لمكافحة تفشي الفيروس.

⁵ بنيت توقعات كل من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية بناء على سيناريوهين اثنين حول المسار المتوقع للوباء. لكن تم تضمين الجدول السيناريو الذي يفترض استمرار الإجراءات الاحترازية والإغلاق بشكل جزئي والكاملاً لمدة ثلاثة أو أربعة أشهر منذ تاريخ بدء الجائحة. لمزيد من التفاصيل حول الموضوع يرجى الاطلاع على النشرة الاقتصادية، العدد 163.

⁶ www.pcb.gov.ps/post.aspx?lang=en&ItemID=3636

⁷ <https://bit.ly/2XshRE1>

⁸ www.pcb.gov.ps/post.aspx?lang=en&ItemID=3636

⁹ www.pcb.gov.ps/post.aspx?lang=en&ItemID=3724

¹⁰ <https://bit.ly/3qkxm1m>

¹¹ <https://bit.ly/3sxUEP9>

¹² www.pcb.gov.ps/post.aspx?lang=en&ItemID=3879#_ftn3

• **السيناريو المتشائم:** يفترض تدهور الأوضاع مع فرض قيود إضافية على حركة التنقل والتجارة خاصة مع فرض إسرائيل للإغلاق الشامل لمكافحة تفشي الفيروس. كما يفترض السيناريو تسارع انتشار كوفيد-19، والتأخر في الحصول على اللقاح، وانخفاض مستمر في دعم الجهات المانحة وارتفاع نسبة المتفرجين ضريبياً.

جدول (2): تنبؤات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية والبنك الدولي للعام 2021

المؤسسة	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية	البنك الدولي
السيناريو	سيناريو خط الأساس	السيناريو المتفائل
ن.م.ج. (مليون دولار)	14,843.4	15,825.1
معدل نمو ن.م.ج. (%)	6	13
نصيب الفرد من ن.م.ج. (\$)	3,018.2	3,217.8
معدل النمو في نصيب الفرد من ن.م.ج. (%)	3.5	10.4
معدل البطالة (%)	27.2	26.4
التغير في الاستهلاك الكلي (%)	3	6.9
التغير في الاستثمار الكلي (%)	31.5	62.1
التغير في الميزان التجاري (العجز) (%)	9.9	19.3
التغير في إجمالي الصادرات (%)	4.4	6.9
التغير في إجمالي الواردات (%)	8.1	15.2

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.

تطورات منظومة ريادة الأعمال في مجال التكنولوجيا

برغم حداثة منظومة بيئية الأعمال للشركات الناشئة العاملة في قطاع التكنولوجيا في فلسطين، إلا أنها سريعة النمو والازدهار، حيث نما عدد الشركات الناشئة بحوالي 34% بين عامي 2009 و2015.¹³ وهناك أكثر من 40 شركة ناشئة تم تمويلها من خلال رأس المال الاستثماري في فلسطين، وتتجاوز الأموال المستثمرة في الشركات الناشئة 150 مليون دولار، بالإضافة لآلاف الوظائف التي توفرها هذه الشركات، علماً بأن 12% منها تعمل في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

عاد الاهتمام ليتركز من جديد في قطاع ريادة الأعمال التكنولوجية ما بعد جائحة كوفيد-19، نظراً لارتفاع الطلب على الحلول الرقمية بعد فرض القيود على الحركة والتنقل. ويعتبر قطاع التكنولوجيا في فلسطين من القطاعات ذات الإمكانيات الواعدة، خاصة مع سجله الحافل في التعاقد مع الشركات متعددة الجنسيات، وبسبب توفر الشباب ذوي التعليم العالي، والمهارات منخفضة التكلفة، وجاهزية السوق لحلول تقنية جديدة.¹⁴ برغم هذا، هناك العديد من المعوقات التي تواجه القطاع؛ إذ تعاني منظومة بيئة الأعمال بشكل عام من نقص التمويل والتوجيه النوعي المتخصص، بالإضافة إلى العديد من العقبات البيروقراطية.

المؤتمر الدولي لريادة الأعمال - فلسطين

في 14 كانون أول، أطلق مركز "جلوبال شايبرز" (أحد مجتمعات المنتدى الاقتصادي العالمي) بالتعاون مع وزارة الريادة والتمكين ومؤسسة "هوبرت بوردا ميديا" الألمانية للإعلام المؤتمر الدولي السنوي الثاني لريادة الأعمال (ICEP) في فلسطين تحت شعار "تمكين الجيل الرقمي".¹⁵ تضمن الحدث، الذي عقد عبر تقنيات التواصل عن بعد، عدة جلسات تناولت مواضيع عدة، منها نظام البيئة الاقتصادية للشركات الناشئة في فلسطين، فلسطين كمرکز لتعهد الخدمات الخارجية، ونجاح الشركات الناشئة في المشهد الرقمي ما بعد كوفيد-19، وغيرها من المحاور.¹⁶

<https://icep.ps/wp-content/uploads/2020/12/ICEP-BROCHURE-Final-16-Dec.pdf> 13

<https://icep.ps/wp-content/uploads/2020/12/ICEP-BROCHURE-Final-16-Dec.pdf> 14

<https://icep.ps/> 15

<https://icep.ps/wp-content/uploads/2020/12/ICEP-2.0-Agenda-December-14-2020.pdf> 16

الغذاء، مما يؤثر على قدرتها على تلبية احتياجاتها الأخرى كالسكن والخدمات الصحية وغير ذلك، ويضطررها للجوء لاستراتيجيات للتكيف كالاقتراض.²² وقد أشار بعض الخبراء في غزة، إلى أن انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية الذي كان سائداً بين السكان ما قبل الجائحة، قد يكون له دور في ضعف مناعة السكان ضد الفيروس، ما يعني انتشار أوسع للفيروس، وهو ما يشير إليه الارتفاع الأخير في عدد الإصابات بالفيروس في القطاع.²³

دعم المانحين

ساهمت عدة دول بدعم برنامج الغذاء العالمي (WFP) وقدمت مساعداتها للفلسطينيين غير الأمنيين غذائياً. حيث تبرعت سويسرا بحوالي 5 مليون دولار، خصصت كمساعدات نقدية استفاد منها حوالي 1150 أسرة تعيش في قطاع غزة. وتلقى كل أسرة من هذه الأسر بطاقة ائتمانية بحول عليها مبلغ شهري يكفيها لشراء المواد الغذائية الأساسية من السوق المحلي. كما قدمت إسبانيا حوالي 490 ألف دولار لبرنامج الغذاء العالمي لتقديم مساعدات لأكثر من 34,000 فلسطيني من الفئات المستضعفة في قطاع غزة (معظمهم من النساء والأطفال). وستستخدم هذه الأموال توفير قسائم غذائية إلكترونية للأسر المستضعفة تتيح لها الشراء من أكثر من 200 متجر في كافة أنحاء القطاع. وتعتبر هذه القسائم فعالة بسبب مرونتها ولأنها تتيح لهذه الأسر حرية الاختيار، دون المساس بكرامتها، وأيضاً لما في ذلك من تأثير إيجابي على الاقتصاد المحلي.²⁴ كما قدمت ألمانيا مساعدات لبرنامج الغذاء العالمي بقرابة 10 مليون دولار.²⁵

على ضوء تردي حالة الأمن الغذائي في ظل الجائحة، أصدرت منظمة الغذاء والزراعة التابعة للأمم المتحدة (فاو) تقريراً يستعرض التدخلات الرئيسية للمنظمة في هذا المجال خلال الفترة من أيار إلى كانون أول 2020. ركزت "الفاو" على توفير مدخلات الإنتاج لصغار المزارعين والرعاة (نظراً لتعطل سلسلة التوريد بسبب القيود المفروضة لمكافحة الفيروس والإغلاقات المتكررة)، وتقديم الدعم الفني للعاملين في تصنيع الأغذية الذين تديرهم الجمعيات التعاونية النسائية، وتحفيز الاستثمارات في سلاسل القيمة الغذائية-الزراعية، لا سيما أشد الشركات تأثراً بالوباء. تشمل تدخلات المنظمة الأخرى، العمل على تحسين وصول المنتجات الفلسطينية إلى الأسواق من خلال تحسين وسائل التسويق، وتوعية المستهلك، وتقوية الروابط بين أسواق الضفة الغربية وغزة.²⁶ كذلك، أصبح للروابط بالأسواق الإقليمية أهمية خاصة اليوم، نظراً للإغلاقات التي يتم فرضها لمكافحة الفيروس والتي تعيق تصدير المحاصيل الهامة من غزة إلى الضفة الغربية.²⁷ بالإضافة إلى ذلك، ضمن خطة الاستجابة الدولية للأزمة الاجتماعية-الاقتصادية الناجمة عن الوباء، ستعمل "الفاو" على توفير التدريب والدعم اللازم لوزارة الزراعة ووزارة الصحة في مجال رصد تلوث الأغذية، بالإضافة لتنظيم حملة لنشر الوعي بين المزارعين والعاملين في سلاسل القيمة الغذائية-الزراعية حول كيفية التعامل مع القضايا المرتبطة بالوباء.²⁸

البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية يدعم المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تقودها نساء

أعلن البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD) في 21 كانون أول 2020 عن تقديم 15 مليون دولار لدعم المنشآت متناهية الصغر

واستضيف في المؤتمر مجموعة متنوعة من المتحدثين، وخبراء الابتكار، ورجال الأعمال، والمستثمرين، ووكالات التنمية، وشركات التكنولوجيا متعددة الجنسيات، من اليابان، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والمملكة المتحدة، وفرنسا، والنرويج، وغيرها.¹⁷

خلال افتتاح رئيس الوزراء د. محمد اشتية أعمال المؤتمر، أعلن الأخير أن الحكومة الفلسطينية ستصدر قريباً قانوناً معدلاً عن قانون الشركات، سيسهم في تيسير عمل الشركات الناشئة. وذكر أيضاً أن فلسطين ستشهد قريباً افتتاح جامعة للتدريب المهني والتقني، مشيراً إلى تبني مجموعة من دورات البرمجة في بعض مؤسسات الضفة الغربية وقطاع غزة. كما أكد على تميز فلسطين بمواردها البشرية وبجودة التعليم.¹⁸

الحديقة التكنولوجية الفلسطينية – الهندية

في 8 كانون أول 2020، قدمت الحكومة الهندية منحة بقيمة 3 مليون دولار لاستكمال أعمال بناء الحديقة التكنولوجية الفلسطينية- الهندية، والتي تعتبر بمثابة "نقطة انطلاق" وبيئة محفزة للتكنولوجيا والشركات الفلسطينية الناشئة وريادة الأعمال، بهدف ربطها بالأسواق الوطنية والإقليمية والدولية. ومن الأهداف المتوخاة من إنشاء الحديقة إيجاد مبادرات للتعاون في مجال الابتكار والبحث والتطوير، وبنية تحتية داعمة لشركات التكنولوجيا الناشئة، وذلك بهدف خلق وظائف جديدة وتوليد أعمال تجارية للرياديين الفلسطينيين الشباب. وقد ساهمت الهند بما مجموعه 12 مليون دولار من موازنة المشروع، والذي بدأ العمل عليه في العام 2016 في أراضي بالقرب من جامعة بيرزيت. ومن المقرر أن يتم افتتاح الحديقة أوائل العام 2021. ومن المجالات التي تعمل الهند على دعم الفلسطينيين من خلالها، توفير 150 مقعداً في برنامج التعاون التقني والاقتصادي الهندي (ITEC) لمساعدة المهنيين والخبراء الفلسطينيين.¹⁹ وهذا البرنامج هو برنامج مساعدات هندي مشترك، يشارك فيه المهنيون الهنود بتقديم خبراتهم التكنولوجية والتدريبية ومعارفهم، من خلال تقديم منح دراسية ودورات تدريبية والمساعدة في إنشاء مرافق البنية التحتية، وما إلى ذلك، بمساعدة من الدول الصديقة. وقد استفاد قرابة 900 فلسطيني من الدورات التدريبية التي نظمت ضمن البرنامج في مختلف المؤسسات الهندية.²⁰

الأمن الغذائي

لا زالت تأثيرات جائحة كوفيد-19 على حالة الأمن الغذائي في فلسطين واضحة جلياً، حيث تراجع الإنفاق الشهري الكلي للأسر الفلسطينية على المواد الغذائية بنسبة 41%. وكما ذكر في نشرة سابقة، كانت 61% من الأسر الفلسطينية خلال فترة الإغلاق قلقة حول عدم تمكنها من توفير ما يكفيها من الغذاء، وكان 57% من الأسر يحصلون على وجبات غذائية أقل تنوعاً، و 47% لا يمكنهم الحصول على نظام غذائي صحي وتغذوي.²¹ وحتى في فترة ما قبل الجائحة، كانت 58% من الأسر تقتصر المال أو تشتري المواد الغذائية على الدين. ما بعد الجائحة، ارتفعت نسبة هذه الأسر إلى 63%، مع أعلى مستوى لها والبالغ 79% في قطاع غزة.

كان قطاع غزة من أكثر المناطق الفلسطينية تأثراً بجائحة كوفيد-19، ويعود ذلك إلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة حتى قبل الجائحة، وعدم كفاية الخدمات الصحية العامة والبنية التحتية والمرافق العامة المتهاكلة نتيجة مرور أكثر من عقد على الحصار وتدنّي الاستثمارات العامة وتراجع مساعدات المانحين لحدها الأدنى. حيث أن أي عائلة في قطاع غزة تعيش تحت خط الفقر تتفق نصف دخلها الشهري على

<https://bit.ly/35nbWEo> 22

<https://bit.ly/2XpplCb> 23

<https://english.wafa.ps/Pages/Details/122295> 24

www.palestineconomy.ps/ar/Article/17590 25

www.fao.org/3/cb0203en/CB0203EN.pdf 26

https://portlandtrust.org/sites/default/files/peb/bulletin_171_-_english_a4.pdf 27

www.fao.org/3/cb0203en/CB0203EN.pdf 28

<https://icep.ps/> 17

www.maannnews.net/news/2026972.html 18

www.theweek.in/wire-updates/international/2020/12/08/fgn41-palestine-india-park.html 19

www.roiramallah.gov.in/press.php?id=75 20

النشرة الاقتصادية، العدد 170.

توريد المدخلات، و89% واجهت انخفاضاً في التدفقات النقدية والذي تجلّى في ارتفاع نسبة الشيكات المرتجعة، واضطرت 14% منها لتسريح بعض موظفيها لمواجهة الأزمة المالية الناجمة عن كوفيد-19.³⁷ كذلك تراجعت مستويات الإنتاج وحجم المبيعات خلال الجائحة بنسبة 50% في المتوسط مقارنة بمستوياتها ما قبل الجائحة، ووصلت نسبة التراجع 93% خلال الأشهر الثلاثة الأولى من الإغلاق. تشير نتائج المسح إلى أن 47% من المنشآت توقعت انخفاضاً في مبيعاتها خلال الأشهر الثلاثة التي تلت فترة الإغلاق الأولى وتراجعا بنسبة 24% في مستخدميها.

كما أفادت قرابة 95% من الشركات التي تقودها نساء بتأثير الجائحة عليها سلباً، وذكرت 27% منها أنها اضطرت لإغلاق مشاريعها منذ تموز 2020، وفق ما جاء في مسح أجرته هيئة الأمم المتحدة للمرأة مؤخراً حول تأثيرات كوفيد-19 على المنشآت والمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تقودها نساء في فلسطين.³⁸ كما توصل مسح تقييمي للنوع الاجتماعي أعدته منظمة كير-فلسطين نيسان الماضي إلى أن احتمالية إبلاغ النساء عن عدم قدرتهن على العمل على الإطلاق بسبب كوفيد-19 هي ثلاثة أضعاف الرجال،³⁹ وأن حوالي 90% من النساء غير قادرات على الوصول إلى الخدمات المالية مقارنة بـ 73% من الرجال.

بورصة فلسطين في نهاية كانون أول 2020

ارتفع مؤشر القدس بنسبة 1.83% في كانون أول 2020، حيث أغلق عند مستوى 471.26 نقطة في آخر يوم تداول في 2020.⁴⁰ وقد تم تداول 11 مليون سهم بقيمة إجمالية 27.6 مليون دولار خلال الشهر، وهو ما شكل ارتفاعاً في حجم وقيمة الأسهم المتداولة بنسبة 23.4% و 31.1% على التوالي.

أما على أساس سنوي، فتراجع مؤشر القدس بنسبة 10.6% مقارنة بآخر يوم تداول في العام 2019. ووصل حجم ما تم تداوله خلال العام 2020 في بورصة فلسطين قرابة 86.5 مليون سهم، بقيمة إجمالية 190.1 مليون دولار. وهو ما يشير إلى تراجع ملحوظ في حجم (39.5%) وقيمة (30.6%) الأسهم المتداولة مقارنة بالعام 2019، ونجم هذا التراجع عن تأثير كوفيد-19 على الأنشطة التجارية وتدهور الأوضاع السياسية.

والصغيرة والمتوسطة والمشاريع التي تقودها نساء وسيدات أعمال كحزمة تمويل لبنك فلسطين، أحد أكبر البنوك الوطنية، وذلك في محاولة لتعزيز السيولة المالية لدى المستفيدين من الحزمة خلال جائحة كوفيد-19.²⁹

وتشمل الحزمة المالية منح خط ائتمان بقيمة 13 مليون دولار لتوفير السيولة النقدية اللازمة لعمل الشركات الصغيرة. وسيقوم بنك فلسطين من خلال خط الائتمان بمنح قروض قصيرة الأجل للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تواجه صعوبات في توفر السيولة بسبب تأثرها بالجائحة. تعتبر المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بمثابة العمود الفقري للاقتصاد الفلسطيني، حيث تشكل أكثر من 98% من المنشآت الاقتصادية.³⁰ وتعتبر هذه النسبة مشابهة لبقية دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث تتراوح نسبة هذه المنشآت ما بين 80-90% من إجمالي المنشآت، وتساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي الوطني وخلق فرص عمل.³¹

كما تتضمن الحزمة قرضاً بقيمة 2 مليون دولار لمساعدة المشاريع التي تقودها نساء للحصول على الأموال التي تحتاجها لاستمرار أعمالها ولخلق فرص عمل.³² وسيصاحب القرض آليات تأمين لتغطية الخسائر الأولى، وتقديم شروط إقراض ميسرة للمشاريع التي تقودها نساء، وتحسين وصول النساء للتمويل. كما تشمل الحزمة برنامج مساعدة فنية تموله هولندا من خلال الصندوق الائتماني متعدد المانحين التابع للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة.³³ ويهدف البرنامج لتعزيز قدرات بنك فلسطين في عمليات الإقراض للمشاريع التي تقودها نساء، بما في ذلك تقديم الدعم اللازم في مجال تطوير المنتجات، وإدارة المخاطر، والتسويق. فالنساء الفلسطينيات الرياديات لديهن شبكات أعمال أقل تنوعاً ولا يتمتعن بفرص عادلة للوصول إلى الأسواق، والتمويل، وبرامج تنمية الأعمال.³⁴

خطط الاستجابة لجائحة كوفيد-19

يأتي برنامج البنك الأوروبي المذكور في وقت حرج للشركات الصغيرة، خاصة تلك التي تقودها نساء، لما تعانيه من تداعيات انتشار الوباء وما يفرضه من إغلاقات.³⁵

بعد انتشار الفيروس، أغلقت 71% من هذه المنشآت أبوابها (92% في الضفة الغربية و27% في قطاع غزة) خلال فترة الإغلاق الأولى (آذار -أيار 2020).³⁶ وفي مسح أجرته حديثاً وزارة الاقتصاد الوطني بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على عينة مكونة من 2600 منشأة، أفادت 63% من الشركات المبحوثة بمواجهتها صعوبات في

www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs 37
www.ps.undp.org/content 38
https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/5eaebacaa7de5.pdf 39
https://bit.ly/38MXxU8m 40

www.ebrd.com/news/2020/ 29
www.ps.undp.org/content/papp 30
www.imf.org/~media/Files/Publications/PP/2019/ 31
www.ebrd.com/news/2020 32
www.ebrd.com/news/2020 33
www.ps.undp.org/content/papp 34
35 تشكل المشاريع التي تقودها نساء قرابة 25 من المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الفلسطينية.
www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs 36



The Portland Trust

النشرة الاقتصادية الفلسطينية بعدها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) وتحررها بورتلاند ترست.
يمكنكم إرسال تعليقاتكم أو اقتراحاتكم أو شكاويكم إلى feedback@portlandtrust.org